الأمم المتحدة

A/62/520*

الجمعية العامة

Distr.: General
14 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البندان ١٢٨ و ١٤٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الاحتياجات من الموارد اللازمة للتحقيق في المشتريات

تقرير الأمين العام

موجز

يتناول هذا التقرير الترتيبات المؤقتة الخاصة بفرقة العمل المعنية بالمشتريات. وقد قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا عن أنشطة الفرقة خلال فترة الـ ١٨ شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/272). وكما ورد في التقرير، من غير المرجح أن تكتمل التحقيقات غير المنجزة للفرقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وبالتالي يقترح هذا التقرير ترتيبات مؤقتة للفرقة لعام ٢٠٠٨، في انتظار وضع الصيغة النهائية للمقترحات الرامية إلى تعزيز شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، واستعراض تلك المقترحات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية

141107 141107 07-57889 (A)

أولا – مقدمة

١ – أنشئت فرقة العمل المعنية بالمشتريات، التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد قدم المكتب تقريرا عن أنشطة فرقة العمل خلال فترة الـ ١٨ شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/62/272). وكما ورد في التقرير، تحقق الفرقة في جميع القضايا المتعلقة بالمشتريات، لا من حيث العطاءات المقدمة أو الموظفين أو الموردين المتعاملين مع الأمم المتحدة. وتعمل الفرقة في إطار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي مسؤولة بشكل مباشر أمام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية.

٢ – وإذا كان الغرض من إنشاء فرقة العمل المعنية بالمشتريات أن تكون كيانا مؤقتا مخصصا لمعالجة مشكلة معينة، فإنه من غير المرجح أن تكتمل التحقيقات غير المنجزة للفرقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تقدم إلى الجمعية العامة، في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التقديرات المنقحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي ستتناول الإجراءات اللازمة لتعزيز وظيفة التحقيقات داخل المكتب، مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن استعراض شعبة التحقيقات. وستُستعرض، في إطار وضع الصيغة النهائية للمقترحات التي ستقدم إلى الجمعية العامة، عملية دمج اختصاصات فرقة العمل ضمن الاختصاصات الكلية للمكتب. وفي انتظار ذلك، يقترح هذا التقرير ترتيبات لفرقة العمل المعنية بالمشتريات لعام ٢٠٠٨.

ثانيا – خطة عمل فرقة العمل المعنية بالمشتريات لعام ٢٠٠٨

٣ – تطرق تقرير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتفصيل، كما سبق الذكر، لأنشطة فرقة العمل المعنية بالمشتريات خلال فترة الـ ١٨ شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. أما الآن، فينصب اهتمام فرقة العمل بالكامل على العقود الكبيرة المبرمة في بعثات حفظ السلام، وعلى غيرها من المسائل الكبرى في المقر.وقد أظهرت التجارب أن التحقيقات بشأن عقود الشراء الكبيرة والمعقدة تستغرق وقتا طويلا. كما أن التحقيق في مثل هذه القضايا يتطلب محققين لديهم نوع خاص من المهارات والخلفيات والخبرات في مجال التحقيق في حالات الغش والفساد والجرائم الاقتصادية. وقد شكل مكتب خدمات الرقابة الداخلية فريقا عالي التخصص يضم الموظفين ذوي المهارات والكفاءات اللازمة. وهو فريق أثبت جدارته.

٤ – وبناء على ما تقدم، من اللازم وضع ترتيبات للحفاظ على قدرات فرقة العمل في مجال التحقيق خلال عام ٢٠٠٨، لتمكينها من النظر في مجموع القضايا المعروضة عليها حاليا، في انتظار استعراض المقترحات الرامية إلى تعزيز شعبة التحقيقات. وفي الوقت نفسه،

يتوخى توفير خبرات داخل فرقة العمل في مجال التحقيقات الجنائية الأساسية خلال الفترة. ومن شأن ذلك، حسب تقديرات المكتب، أن يحد من عدد خبراء التحقيقات الجنائية الخارجيين الذين تدعو الحاجة إلى الاستعانة بهم، وأن يؤدي إلى تحقيق وفورات هامة في الأجل الطويل.

ثالثا – تقديرات التكاليف لعام ٢٠٠٨

٥ – تجدر الإشارة إلى أنه، في أعقاب إنشاء فرقة العمل المعنية بالمشتريات، قدم الأمين العام تقريرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن الترتيبات المخصصة التي وضعت لدعم أنشطة الفرقة (A/61/603). وقد لوحظ آنذاك أنه من المنتظر أن تنتهي أعمال فرقة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على أن يتم تناول ما يتبقى من القضايا التي لم يحقق فيها ضمن الكم المعتاد من القضايا التي ستنظر فيها شعبة التحقيقات خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما ذُكر أنه، بالنظر إلى طبيعة أنشطة الفرقة ونطاقها، فإن تكاليف فرقة العمل المعنية بالمشتريات ستُقتسَم بين ميزانيات حفظ السلام والميزانية العادية حسب طبيعة القضايا وسيتم التطرق إليها في سياق تقارير الأداء ذات الصلة. وعليه لم يُطلب رصد أي اعتماد إضافي آنذاك.

٦ – وفي ضوء الحالة الراهنة، حسب ما يرد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/62/272)، يلزم وضع ترتيبات مؤقتة لتغطية تكاليف أنشطة فرقة العمل بعد انتهاء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. لذلك يُقترح تنفيذ أنشطة الفرقة لعام ٢٠٠٨ بالاعتماد قدر المستطاع على جدول الوظائف الثابتة لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستستخدم الوظائف الشاغرة في انتظار تعيينات طويلة الأجل في تلك الوظائف. وسيتم استيعاب التكاليف التشغيلية قدر المستطاع، والإبلاغ عن نتائج تلك الجهود في إطار تقارير الأداء المتعلقة بالميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام خلال الفترة. وكما سبق الذكر، ستُستعرض عملية دمج اختصاصات فرقة العمل ضمن الاختصاصات الكلية للمكتب في النصف الأخير من فترة السنتين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) في سياق وضع الصيغة النهائية للمقترحات التي ستقدم إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

٧ – وكما يرد في الجدول أدناه، تقدر احتياجات فرقة العمل المعنية بالمشتريات في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٤,٩ ملايين دولار، مقابل ٣,٧ ملايين دولار للنفقات في عام ٢٠٠٦ و ٥,١ ملايين دولار من النفقات المقدرة لعام ٢٠٠٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	النفقات في عام ٢٠٠٦	تقديرات النفقات لعام ٢٠٠٧	تقديرات الاحتياجات لعام ٢٠٠٨
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٩٦٤,٩	٢ ٩٥٢,٣	٢ ٩٩٣,٣
السفر	٤١٧,٠	٣٥١,٢	٤٣٢,٠
الاستشاريون	٢٣٧,١	١٣٢,٠	–
الخدمات التعاقدية	٦٩٨,٦	١ ١٨١,٣	٦٩٦,٠
مصروفات التشغيل العامة	٣٦٤,١	٤٤٦,٥	٥٩٥,٨
الأثاث والمعدات	٧,٧	٤١,٢	١٣٢,٩
اللوازم والمواد	٥١,٤	١٦,٥	٢٠,٠
المجموع	**٣ ٧٤٠,٨**	**٥ ١٢١,٠**	**٤ ٨٧٠,٠**

٨ - وتمثل المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، الجزء الأكبر من احتياجات الفترة المعنية، التي يقدر مجموعها بمبلغ ٤,٩ ملايين دولار. وسيغطي مبلغ ٣ ملايين دولار تكاليف الإبقاء على فرقة العمل، التي تشمل ٢٧ وظيفة (الرئيس، وكبير المحققين، و ١٨ محققا، وخبير التحقيقات الجنائية، وموظف معاون، وموظف تكنولوجيا المعلومات، ومدير إعلام، وموظف إداري، وموظفان للدعم من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وستغطي الاعتمادات المخصصة لمصروفات التشغيل العامة وقيمتها ٨٠٠ ٥٩٥ دولار استئجارَ أماكن للمكاتب، وكذلك الاتصالات وغيرها من مصروفات التشغيل. وستغطي الاعتمادات المخصصة للأثاث والمعدات وقيمتها ٩٠٠ ١٣٢ دولار البرامجيات وغيرها من معدات التشغيل الآلي للمكاتب خلال الفترة. وسيغطي مبلغ يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠ دولار تكاليف اللوازم والمواد. وتقدر الاحتياجات تحت بندي السفر والخدمات التعاقدية بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٢ دولار و ٠٠٠ ٦٩٦ دولار على التوالي. وتشمل الاحتياجات من الخدمات التعاقدية اعتمادات للتدريب الميداني للمحققين على أداء المهام الأساسية للتحقيقات الجنائية مثل البحث وفرز البيانات، بما يمكنهم من تدقيق أبحاثهم بمرونة وفي الوقت الحقيقي عند تلقي النتائج، وبالتالي تقليل الاعتماد على خدمات الاستشاريين. لذلك فإن هذه الاحتياجات تضع في الاعتبار الحد من عدد خبراء التحقيقات الجنائية الذين يستعان بهم.

٩ - وكما سبق الذكر، ستُقتسَم تكاليف فرقة العمل المعنية بالمشتريات بين ميزانيات حفظ السلام، بنسبة ٨٥ في المائة، والميزانية العادية، بنسبة ١٥ في المائة. وبناء على التقديرات المفصلة أعلاه، ستنشأ احتياجات بمبلغ ٥٠٠ ١٣٩ ٤ دولار في إطار ميزانيات حفظ السلام، وبمبلغ ٥٠٠ ٧٣٠ دولار في إطار الميزانية العادية، تحت الباب ٢٩، الرقابة

الداخلية (٢٠٠ ٦٢٧ دولار)، والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزي (٣٠٠ ١٠٣ دولار) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهي تشمل الاحتياجات التشغيلية لفرقة العمل والأماكن المخصصة لمكاتبها والمصروفات ذات الصلة.

١٠ - وللترتيبات المبينة في هذا التقرير طبيعة مؤقتة. ومن الضروري ضمان دعم كاف على المدى الطويل للتحقيقات في المخالفات المرتكبة في مجال المشتريات وغيره من المجالات. غير أن تعزيز قدرات المنظمة في مجال التحقيق سيتطلب إجراء تقييم شامل للترتيبات الملائمة التي يلزم إحداثها على المدى الطويل. وسيُستند، في وضع مقترحات طويلة الأجل من هذا القبيل، إلى الاستعراض الذي يجري حاليا لإدارة المخاطر في المؤسسة وإطار الرقابة الداخلية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٤٥. وقد قطعت أشواط بعيدة على وجه الخصوص لضمان الشفافية والاستقلالية والمساءلة في تنفيذ أعمال المنظمة عن طريق إنشاء مكتب للأخلاقيات والاستعراض الجاري لإطار المساءلة. لذلك، فإنه، إلى جانب الاستفادة بالكامل من أنشطة فرقة العمل المعنية بالمشتريات، من المتوقع أن يراعَى، في المقترحات المقبلة لتعزيز قدرة المنظمة في مجال التحقيق، ما اكتُسب من خبرة شاملة بشأن طائفة واسعة من القضايا.

رابعا - توصية

١١ - قد ترغب الجمعية العامة في الإحاطة علما بأنه ستنشأ عن استمرار أنشطة فرقة العمل المعنية بالمشتريات احتياجات إضافية قدرها ٥٠٠ ١٣٩ ٤ دولار في إطار ميزانيات حفظ السلام واحتياجات قدرها ٥٠٠ ٧٣٠ دولار في إطار الميزانية العادية، تحت الباب ٢٩، الرقابة الداخلية (٢٠٠ ٦٢٧ دولار) والباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزي (٣٠٠ ١٠٣ دولار) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وستغطى تلك الاحتياجات قدر المستطاع من الاعتمادات المخصصة للفترة، وسيبلغ عنها في سياق تقارير الأداء.